أخبار الخليج

٩ يونيو ٩٩م

وزير العمل أمام مؤتمر العمل الدولي بجنيف
يجب النظر في معايير العمل الدولية لتتناسب مع التطورات الجديدة
البحرين تعطي قضايا التوظيف أهمية خاصة

أكد وزير العمل والشئون الاجتماعية السيد عبدالنبي الشعلة في كلمته امام مؤتمر العمل الدولي بجنيف امس ضرورة النظر في معايير العمل الدولية وهيكلة وآلية عمل منظمة العمل الدولية لكي تستجيب للتطورات الجديدة وتتفاعل معها.

وأضاف ان البحرين بذلت جهدا فائقا للتعامل مع هذه الاوضاع العالمية الجديدة واحتلت قضية التوظيف اهمية خاصة من حيث تبني سياسات تقوم على خلق فرص العمل الكريم لابناء البلاد ودعم المشروعات الصغيرة والاهتمام بالتدريب والتأهيل.

وقال الوزير: لقد اسعدني ان يكون موضوع تقرير المدير العام لهذه الدورة «العمل اللائق» ولا شك ان اختيار هذا الموضوع يعكس دلالات عديدة فهو يؤكد ان خلق الوظائف وتهيئة فرص العمل لم يعد مجرد بند تتضمنه سياسات العمالة في مختلف الدول، ولا شعارا يتردد في اجتماعاتها، بل اصبح هاجسا عالميا وامرا ملحا وحيويا في مختلف الدول.

كما يجسد هذا الاختيار ايضا الإيمان الراسخ لدى منظمة العمل الدولية من ان هدفها الذي عبر عنه دستورها واعلان فيلادلفيا، لم يعد السعي لمجرد خلق الوظائف فحسب، بل استحداث وظائف من نوعية معينة توفر العيش الكريم لشاغليها وتكفل لهم حدا أدنى من الكرامة الانسانية.

واضاف ان هذا الاختيار يترجم المرتكزات التي قام عليها بنيان هذه المنظمة منذ باكورة انشائها وهي انها بتكوينها الثلاثي، وبفضل الحوار الاجتماعي الراقي بين اطراف الانتاج الثلاثة، قادرة على التصدي للمشكلات العالمية الصعبة، وفي مقدمتها مشكلة البطالة، وتبني الحلول المناسبة لها، من خلال اقامة مؤسسات قوية لخلق اسواق عمل نشطة وفاعلة في توطيد الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

واخيرا يؤكد هذا الاختيار ان التكامل والترابط بين التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية وباعتبارهما مظهرين لعملية واحدة بات امرا لازما وحتميا، فالعمل اللائق، هو العمل المنتج الذي يدر دخلا كافيا، والعمل اللائق هو الذي يوفر الحماية الاجتماعية من خلال اتاحة الفرصة للجميع في الوصول الى فرص كسب الدخل.

وقال الوزير لقد تناول السيد المدير العام في تقريره استعراض التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي واجهت العالم في العقود القليلة الماضية والتداعيات التي خلفتها هذه التطورات على سياسات الحماية

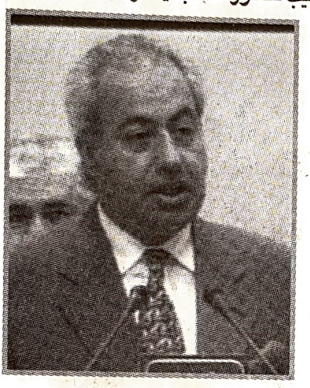

○ وزير العمل

الاجتماعية والبطالة على وجه التحديد، كما اشتمل التقرير على كثير من القضايا، منها عمالة الاطفال وآثارها الخطيرة على مستقبل الناشئة، وتبني سياسات حفز خلق الوظائف من خلال المشروعات الصغيرة، ودور المنظمات غير الحكومية في السياسات الاجتماعية.

على ان اهم القضايا التي تصدى لها التقرير هي أولويات عمل المنظمة في الفترة المقبلة، ومبادراتها الجديدة والمستقبلية لتنفيذها، وقد حدد التقرير هذه الأولويات في اربع هي المبادىء والحقوق الاساسية في العمل وخلق المزيد من فرص العمل والدخل للمرأة والرجل والحماية الاجتماعية وتعزيز الحوار الاجتماعي.

وفي تقديرنا فإن تنفيذ هذه الاولويات الاربع وفي ظل الواقع العالمي الجديد الذي خلفته التطورات المتسارعة التي شهدها العالم يستوجب وبإلحاح شديد ونحن على مشارف الألفية الثالثة البحث عن رؤى جديدة لفهم الحاضر وتوجيه المستقبل واستشراف أبعاده، كما يقتضي اعادة النظر في معايير العمل الدولية، التي مضى عليها وقت طويل والقيام بوضع معايير دولية مرنة تتكيف والاوضاع العالمية الجديدة. ذلك ان التطورات الراهنة قد كشفت وخاصة في مجال عولمة الاقتصاد عن قصور الصكوك الدولية الراهنة عن تنظيم الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية وعن التجاوب مع هذه التغيرات العالمية المتسارعة.